تحليل العلاقة السببية بين التعليم العالي و اعادة توزيع الدخل في العراق

أ.م. د. عمار حمد خلف/ كلية الادارة و الاقتصاد / جامعة بغداد

المستخلص

أن تحقيق الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية للفرد هو الهدف الاساس لجميع السياسات المتبعة من قبل الدول سواء كانت أقتصادية أم أجتماعية أم سياسية أم غيرها. و أن حصول الافراد على التعليم بشكل عام و التعليم العالي بشكل خاص يعد من المحددات الاساسية لتحقيق الرفاهية و التنمية الاقتصادية المستدامة و الارتقاء بالمجتمعات أقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا و علمياً و في كافة المجالات الاخرى. لانه من خلال التعليم و التعليم العالي بشكل خاص تفتح أفاق أمام الافراد في ايجاد فرص عمل ملائمة مع التخصصات العلمية المختلفة، بالاضافة الى أمكانيات الحصول على دخول مرتفعة نسبيا انسجاما مع المهارات المكتسبة من خلال التعليم العالي، الذي يؤدي بدوره الى تقليل التفاوت في توزيع الدخل.

لذلك يهدف هذا البحث الى تحليل العلاقة بين مستوى التعليم العالي الذي من الممكن ان يحصل عليه الافراد و العدالة في توزيع الدخل (الاجور) في العراق خلال المدة (1990-2014). المقصود بمستوى التعليم العالي هو عدد الافراد الحاصلين على التعليم الجامعي (شهادة البكالوريوس) بالاضافة الى الشهادات العليا الاخرى (الدبلوم العالي والماجستير و الدكتوراه أو ما يعادلها). بواسطة أستخدام أختبار التكامل المشترك وسببية كرانكر التقليدية تم التوصل الى عدم وجود علاقة سببية بين مستوى الدخل (الراتب) الذي يتقاضاه الخريج و مستوى التعليم العالي في العراق خلال المدة 1990-2014. و بناءً على تلك النتائج سيكون من الضروري اتباع الستراتيجيات الملائمة المتمثلة بـ أ) زيادة مستوى التعليم الجامعي في العراق ب) تفعيل القروض الجامعية لاسيما للفقراء لغرض التخصص في مجالات مطلوبة في سوق العمل ج) التأكيد على نوعية التعليم الجامعي بهدف التقليل من التفاوت في توزيع الدخل في العراق.

المصطلحات الرئيسية للبحث/ **التعليم العالي و توزيع الدخل و سببية كرانكر.**

JEL Classification: I24; D30; C22.

مجلة العلوم
الاقتصادية والإدارية
العدد 90 المجلد 22
الصفحات 348- 359

1- المقدمة Introduction

أن تحقيق الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية للفرد هو الهدف الاساس لجميع السياسات المتبعة من قبل الدول سواء كانت أقتصادية أم أجتماعية أم سياسية أم غيرها. و أن حصول الافراد على التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص يعد من المحددات الاساسية لتحقيق الرفاهية و التنمية الاقتصادية المستدامة والارتقاء بالمجتمعات أقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا و علمياً و في كافة المجالات الاخرى. و أن الكثير من الدراسات اكدت على أهمية رأس المال البشري كعامل رئيسي و محور للتنمية الاقتصادية. حيث أكد الاقتصادي شولتز (Theodore W. Schultz) الحائز على جائزة نوبل بسبب أسهاماته البحثية الرائدة بمجال علم الاقتصاد و التعليم و الموارد البشرية، على أهمية التعليم و رأس المالي البشري في تشجيع الانتاجية و النمو الاقتصادي[1].

لانه من خلال التعليم و التعليم العالي بشكل خاص تفتح أفاق أمام الافراد في ايجاد فرص عمل ملائمة مع التخصصات العلمية المختلفة، فضلا عن أمكانيات الحصول على دخول مرتفعة نسبيا انسجاما مع المهارات المكتسبة من خلال التعليم العالي. لاسيما أن زيادة مستوى التعليم العالي للفقراء قد يكون عامل مؤثر في تحسين توزيع الدخل، لأن الفقراء في الغالب لا يملكون أصول حقيقية او مالية تحقق عائد لهم و بالتالي فأن دخولهم تعتمد بشكل كبير على مهارات العمل التي يكتسبونها. وأن زيادة حصولهم على التعليم العالي يعني زيادة فرص حصولهم على وظائف بدخول مرتفعة، و تساعد الاخيرة على تقليل التفاوت في توزيع الدخل لصالح الفقراء. لهذا تم أختيار مستوى التعليم العالي دون التعليم الابتدائي و الثانوي (على الرغم من أهميته الكبيرة)، بأعتبار ان مستويي التعليم الابتدائي و الثانوي تمنح الافراد معارف أساسية عامة دون التخصص. اما طبيعة التعليم العالي فأنها تمنح الافراد تخصصات مختلفة بأختلاف الكليات سواء كانت طبية أم هندسية أم أدارية و أقتصادية وسياسية و غيرها من التخصصات.

من ناحية أخرى تمثل قضية العدالة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع من القضايا المهمة و الحساسة بسبب الاثار والمخاطر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي يولدها عدم العدالة في توزيع الدخل في مجتمع من المجتمعات. حيث أوضح كل من ديفد و فيسنتا (David و Vicente) في بحثهما في عام 2014 بأن هنالك خمسة قنوات تنتقل من خلالها الاثار السلبية لعدم العدالة (التفاوت) في توزيع الدخل الى النمو الاقتصادي والتي قد تؤدي الى الزيادة في عدم الاستقرار السياسي – الاجتماعي، فضلا عن مخاطر العنف و الصراع وهدر للموارد الاقتصادية النادرة و تقليل قدرة الافراد للاستثمار وزيادة عدم استقرار بيئة الاقتصاد الكلي وأنخفاض فرصة الحصول على التعليم الكافي لاسيما للطبقات ذات الدخل المنخفض، وهذا بدوره ينتج في نهاية المطاف الى تقليل الاستثمار و النمو الاقتصادي [2].

لذلك فأن البحث يهدف الى الكشف عن العلاقة بين مستوى التعليم العالي في العراق وعدالة توزيع الدخل لاسيما بين فئات الحاصلين على التعليم العالي شهادات جامعية أولية و عليا.

اما المشكلة التي يعالجها البحث فتتمثل في تحليل طبيعة التعليم العالي وحجم الفرص المتاحة للحصول على التعليم العالي في العراق، و هل أن فرصة الحصول على التعليم العالي في العراق تضمن عدالة توزيع الدخل و تقليل الفجوة بين طبيقات المجتمع العراقي، و تضمن نوع من الاستقرار لدى الشباب في التخطيط لمستقبل مزدهر.

والفرضية التي يسعى البحث الى أختبارها فهي تنص على "أن أتاحة فرص أكبر للتعليم العالي تضمن تقليل التفاوت في توزيع الدخل في العراق".

لذلك فقد تم تقسيم البحث الى المحاور التالية : اولا المقدمة و ثانيا الدراسات السابقة و ثالثا واقع التعليم العالي في العراق و رابعا طبيعة توزيع الدخل في العراق و من ثم خامسا التحليل القياس لعلاقة بين توزيع الدخل و مستوى التعليم العالي و اخيرا الاستنتاجات و التوصيات.

---

[1] Theodore W. Schultz (1989), Investing in people: Schooling in low income countries, Economics of Education Review, Volume 8, Issue 3, Pages 219–223

[2] David Castells-Quintana and Vicente Royuela, 2014, Tracking Positive and Negative Effects of Inequality on Long-Run Growth, Research Institute of Applied Economics, Working Paper 2014/01, available at http://www.ub.edu/irea/working_papers/2014/201401.pdf (accessed date 5/2/2015).

2- الدراسات السابقة Literature Review

هنالك الكثير من الدراسات التي تناولت موضوع التعليم من وجهة النظر الاقتصادية ، فضلا عن التأثير الايجابي للتعليم على رفع معدلات النمو الاقتصادي و معدل نصيب الفرد من الدخل القومي من خلال المساهمة الكبيرة للافراد المتعليمن في عملية الابتكارات التكنولوجية التي تعد أحد العوامل المهمة لتطور الاقتصادات الحديثة [3] . كما أن يورك York أوضح في بحثه بأن التعليم يمثل صناعة استثمارية و له تأثير مهم على التنمية الاقتصادية، و ان تطوير الافراد يعد عمل مهم مثلما تطوير الالات و المكائن و استخدام التكنولوجيا الحديثة التي تساعد على تسريع معدلات النمو الاقتصادي[4] .

الا أن موضوع تحليل العلاقة بين مستوى التعليم العالي و تأثيره على العدالة في توزيع الدخل أو الاجور فيعد من المواضيع التي حظيت بالقليل من البحث . و أن الفكرة الاساسية التي يدور حولها هذا الموضع هو أن زيادة فرص التعليم على مستوى التعليم العالي قد يؤدي الى تقليل التباين في توزيع الاجور بين الحاصلين على الشهادة الجامعية، و من ثم يؤدي هذا الأثر الى تقليل التفاوت في توزيع الدخل على مستوى المجتمع ككل. حيث أوضح ميشيل تودارو في كتابه "بأن ما يحصل عليه حامل المؤهل (الشهادة) الثانوي يعادل (1.4) مرة ما يحصل عليه حامل المؤهل الابتدائي، و أن ما يحصل عليه حامل المؤهل الجامعي يعادل (2.4) مرة ما يحصل عليه حامل المؤهل الابتدائي في الدول المتقدمة". في حين أن هذه النسب تتسع في حالة الدول النامية لتصل الى (2.4) و (6.4) مرة بالنسبة لحاملي المؤهل الثانوي و الجامعي على التوالي مقارنة مع حاملي المؤهل الابتدائي [5].

كما أوضح سيلويستر Sylwester في بحثه عام 2002، بأن زيادة الانفاق على التعليم يؤثر بشكل أيجابي على توزيع الدخل، أي أنه كلما زاد حجم التخصيصات و الانفاق للتعليم كلما أنخفض مستوى عدم عدالة توزيع الدخل. و أن هذا الاستنتاج جاء بعد أستخدام البيانات المقطعية cross section لخمسين دولة متقدمة و نامية [6] .

بالمقابل نجد أن كلاً من (Pedro and Pedro) في بحثهما عام 2000 قد وجدا نتائج متناقضة بين التعليم و عدم العدالة في الاجور من خلال دراسة 15 دولة أوروبية خلال المدة 1980-1995. و من أهم النتائج التي توصلا اليها هي :

1- هنالك مساهمة موجبة (طردية) متزايدة للتعليم على عدم المساواة في الاجور (حالة دولة واحدة)،
2- هنالك دور موجب و مستقر للتعليم في عدم المساواة في الاجور (حالة 10 دول) ،
3- هنالك دور محايد للتعليم على عدم المساواة في الاجور (حالة 2 دولة) ،
4- هنالك تأثير عكسي للتعليم على المساواة في توزيع الاجور (حالة 2 دولة). من هذه النتائج خلص الباحثان بأنه في معظم دول النموذج (الحالة الثانية) يكون التشتت dispersion في الاجور أو العوائد (عدم المساواة في الاجور) بتزايد مع مستويات التعليم، و بهذا فأن التعليم هو أستثمار خطير[7]. بأعتبار أن التعليم يساعد الى عدم المساواة في الاجور بين المتعلمين.

---

[3] Richard R. Nelson and Edmund S. Phelps (1966), Investment in Humans, Technological Diffusion, and Economic Growth, The American Economic Review, Vol. 56, No. 1/2. pp 69-75.

[4] York, E.T., Jr. (1963), Education and Economic Growth, in Increasing Understanding of Public Problems and Policies, available at http://ageconsearch.umn.edu/bitstream/17036/1/ar630031.pdf (accessed on 5/2/2015).

[5] مسشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب و مراجعة محمود حسن حسني و محمود حامد محمود، دار المريخ، الرياض، 2009، ص372.

[6] Kevin Sylwester, (2002), Can Education Expenditures Reduce Income Inequality, Journal of Economics of Education Review, Issue 21, pp 43–52.

[7] Pedro Telhado Pereira and Pedro Silva Martins, (2000), Does Education Reduce Wage Inequality? Quantile Regressions Evidence from Fifteen European Countries, Discussion Papers Series, No.120, Institute for the Study of Labor, available at http://ftp.iza.org/dp120.pdf (accessed on 7/2/2015).

في حين وجد كلاً من (José De and Jong-Wha) في بحثهما في عام 2002 بأن عوامل التعليم (الحضور العالي و التوزيع المتساوي للتعليم) تلعب دور مهم في جعل توزيع الدخل أكثر عدالة، من خلال دراسة مجموعة من الدول و بأستخدام البيانات المجمعة panel data خلال المدة 1960-1990[8]. بالاضافة الى هذا وجد رام (Ram) في بحثه عام 1989 بأنه لايوجد هنالك شاهد قوي بأن التوسع أو الزيادة في التعليم لدى الافراد يقلل من عدم المساواة في توزيع الدخل[9].

في بحث أخر لـ (سيلويستر Sylwester) في عام 2003 لدراسة العلاقة بين المسجلين في التعليم العالي و الزيادة أو الانخفاض في عدم المساواة في الدخل لعدد من الدول، وجد هنالك علاقة عكسية بين الاثنين، أي أن الدول التي يوجد فيها معدلات مرتفعة من التسجيل في مرحلة التعليم العالي ينخفض فيها عدم المساواة في الدخل[10] .

في حين أن مارتين و آخرون (.Martin et.al) وجدوا في بحثهم عام 2012 نتائج مغايرة لنتائج بحث (سيلويستر Sylwester) في عام 2003، حيث وجدوا من تحليل العلاقة بين التوسع في التعليم العالي و المساواة في الدخل، بأنه يوجد علاقة طردية بين الاثنين في حالة الصين، أي أن التوسع في التعليم العالي يصاحبه توسع في عدم المساواة في الدخل، أما في الدول الاخرى للبحث (الهند و البرازيل و روسيا) فقد وجدوا بأن تأثير التوسع في التعليم العالي على عدم المساواة في الدخل كان محدود جداً [11] .

من هذه الدراسات السابقة يتضح أن الاعتقاد بأن التعليم بشكل عام و التعليم العالي بشكل خاص يؤدي الى تقليل التفاوت في الدخل أو الاجور لم يتم الاتفاق عليه بين الباحثين، و أن دور التعليم لكي يكون مؤثر في تحقيق المساواة في الدخل يعتمد على قضايا عديدة أساسية متباينة من دولة لاخرى مثل درجة التطور الاقتصادي و مستوى الفقر و حجم البطالة و ملكية وسائل الانتاج (تابعة للقطاع العام أم الخاص) و الاستقرار السياسي و مدى التبني للتكنولوجيا الحديثة و غيرها من العوامل.

مما تقدم من عرض للدراسات السابقة، يأتي هذا البحث كمساهمة و أضافة الى حقل المعرفة العلمية في النقاشات الدائرة حول موضوع التعليم العالي و المساواة في الدخل لاسيما في الاقتصاد العراقي.

3- أستعراض طبيعة التعليم العالي في العراق Review of Higher Education in Iraq

بالضرورة لا يوجد شك بأهمية الجامعات و الكليات بما تقدمه من خدمات تعليمية و بحثية يستفاد منها الطالب بشكل خاص و المجتمع بشكل عام من خلال ما تمنحه من خبرات ومهارات مكتسبة تفكيرية و مهنية للطالب في أختصاصات متنوعة، تؤهل الطالب في ايجاد فرصة عمل ملائمة في سوق العمل. لهذا نجد أن عدد الجامعات العراقية الحكومية و الاهلية تزايدت بشكل كبير و واضح، لا سيما في فترة ما بعد عام 2003. حيث أنه لغاية شباط 2015 بلغ عدد الجامعات الحكومية (32) جامعة في مختلف محافظات العراق (عدا أقليم كردستان الذي يبلغ فيه عدد الجامعات الحكومية 6 جامعات و 22 هيئة للتعليم التقني)، مقابل 17 جامعة في نهاية 2003، أي زيادة قدرها الضعف تقريباً.

---

[8] José De Gregorio Jong-Wha Lee, (2002), Education and Income Distribution: New Evidence from Cross Country Data, Journal of Review of Income and Wealth, Series 48, Number 3, September, pp 395-416.

[9] Ram, R. (1989). Can Educational Expansion Reduce Income Inequality in Less-Developed Countries, *Economics of Education Review*, *8*, 185–195.

[10] Kevin Sylwester, (2003), Enrolment in Higher Education and Changes in Income Inequality, Bulletin of Economic Research, Vol. 55, No.3, pp 249-262.

[11] Martin Carnoy, Prashant Loyalka and Gregory Androuschak, (2012), Does Expanding Higher Education Equalize Income Distribution? The Case of the BRIC Countries, Rural Education Action Project, Working Paper No. 252, October, Available at http://reap.fsi.stanford.edu/sites/default/files/Does_Expanding_Higher_Education_Equalize_Income_Distribution.pdf (accessed on 7/2/2015).

في حين بلغ عدد الجامعات الاهلية (الخاصة) في العراق (46) جامعة/ كلية منذ تأسيس أول جامعة أهلية في العراق عام 1988، مقابل 10 كليات أهلية لغاية عام 2003، محققة زيادة قدرها 460% [12] .

بسبب هذه الزيادة في عدد الجامعات العراقية الحكومية و الاهلية فمن الطبيعي أن يزداد بالوقت نفسه أعداد الطلاب الدارسين في هذه الجامعات / الكليات العراقية، و أن العدد بالضرورة يزداد أذا علمنا أن معظم الجامعات أو الكليات الحكومية و الاهلية تقدم التعليم المسائي لعدد كبير من الطلاب بجانب الدراسة الاساسية الصباحية. و أن التعليم العالي في مرحلة البكالوريوس في الجامعات الحكومية مجاناً مدعوم من قبل الحكومة العراقية متمثلة بوزارة التعليم العالي و البحث العلمي، في حين أن الدراسة المسائية في نفس الجامعات الحكومية يكون بثمن أو أجر. في حين أن الطلبة الدارسين في الكليات الاهلية واجب عليهم دفع أجور الدراسة سواء كانت صباحية أم مسائية.

وأن الاحصاءات المتوفرة تشير و بوضوح كبير تزايد عدد الطلاب الدارسين / المتخرجين في / من الكليات العراقية (الحكومية و الاهلية) من (40285) طالب عام 1990 الى (210029) طالب في عام 2014 ، مسجلة زيادة قدرها (421.36 %). و هذا أمر طبيعي يعود الى تزايد عدد سكان العراق من (17,89) مليون نسمة عام 1990 الى (36,04) مليون نسمة في عام 2014 ، و أن هذه الزيادة شكلة أرتفاع مقداره أكثر من الضعف، أي ما يعادل (101%) من عدد سكان العراق[13]. من ناحية أخرى يلاحظ أن عدد السكان الملتحقين بالدراسة الجامعية الاولية (المعاهد و الكليات) محدود جداً لاسيما عند مقارنة أعداد الطلاب المتخرجين الى عدد سكان العراق بمن هم ضمن الفئة العمرية (20-24)[14].

الجدول (1) أعداد الطلاب المتخرجين من الجامعات العراقية (الحكومية و الخاصة) للمدة 1990 – 2014

السنة الدراسية	عدد الطلاب المتخرجين من الجامعات الحكومية (الدراسة الصباحية) (1)	عدد الطلاب المتخرجين من الجامعات الحكومية (الدراسة المسائية) (2)	عدد الطلاب المتخرجين من الجامعات / الكليات الاهلية (الدراسة الصباحية) (3)	عدد الطلاب المتخرجين من الجامعات / الكليات الاهلية (الدراسة المسائية) (4)	مجموع عدد الطلاب المتخرجين من الدراسة الاولية (5)	عدد الطلاب الموجودين في الددراسات العليا (دبلوم عالي و ماجستير و دكتوراه) (6)	المجموع الكلي 6+5
1991-1990	37568	**	**	**	37568	2717	40285
1996-1995	31442	**	1204	**	32646	7512	40158
2001-2000	47312	**	3259	**	50571	14400	64971
2006-2005	69879	**	4470	**	74349	17367	91716
2007-2006	66327	**	4158	**	70485	15510	85995
2008-2007	63066	**	3900	**	66966	12589	79555
2009-2008	52004	11682	3757	1495	68938	14910	83848
2010-2009	57985	10385	4213	1362	73945	17252	91197
2011-2010	46428	12941	6782	2859	69010	21121	90131
2012-2011	41530	14831	8197	5476	70034	26920	96954
2013-2012	67631	15865	9633	6643	99772	29357	129129
2014-2013	63777	80201	16424	19989	180391	29638	210029

المصدر : أعداد الباحث بالاستناد الى :
وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية ، سنوات مختلفة.
**البيانات غير متوفرة.

[12] وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، الموقع الرسمي للوزارة و كما يلي
http://mohesr.gov.iq/PageViewer.aspx?id=16 تاريخ زيارة الموقع (2015/2/9).
[13] وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية لعام 2013-2014 .
[14] تم أختيار هذه الفئة العمرية من سكان العراق على أساس أن الطالب يدخل الى الكلية أو المعهد وهو بعمر 18 في الغالب (بأعتباره لم يرسب في مرحلتي الابتدائية و الثانوية) ، و أن الطالب سيتخرج من الكية و هو بعمر 22 عاما لان الدراسة في معظم جامعات العراق 4 سنوات ، بأفتراض أنه لم يرسب أو يؤجل في الكلية. و يتخرج الطالب و هو بعمر 20 عاماً من المعاهد بأعتبار أن الدراسة فيها 2 سنة و بأفتراض أن الطالب لم يرسب أيضاً.

الجدول (2) عدد سكان العراق حسب الفئة العمرية (20-24) سنة للمدة 1990-2014

السنة	مجموع عدد الطلاب المتخرجين من الدراسة الاولية (البكالوريوس) (1)	اجمالي عدد الطلاب المتخرجين من الدراستين الاولية و العليا (2)	عدد السكان حسب الفئة العمرية (20-24) سنة (3)	نسبة 3/1	نسبة 3/2
1990	37568	40285	1668000	0.022	0.024
1991	36519	39602	1742000	0.020	0.022
1992	3696	8503	1813000	0.002	0.004
1993	42511	48475	1926800	0.022	0.025
1994	34430	41011	1991500	0.017	0.020
1995	32646	40158	2056200	0.015	0.019
1996	36732	44997	2114500	0.017	0.021
1997	45350	55204	2172400	0.020	0.025
1998	46224	58628	2231200	0.020	0.026
1999	49036	63436	2289100	0.021	0.027
2000	50571	64971	2347400	0.021	0.027
2001	51818	67531	2316564	0.022	0.029
2002	67378	84944	2384795	0.028	0.35
2003	74002	93601	2453232	0.030	0.038
2004	74142	93557	2522235	0.029	0.037
2005	74349	91716	2592603	0.028	0.035
2006	70485	85995	2665333	0.026	0.032
2007	66966	79555	2745916	0.024	0.028
2008	68938	83848	2950778	0.023	0.028
2009	73945	91197	2969658	0.024	0.030
2010	69010	90131	3064556	0.022	0.029
2011	70034	96954	3176923	0.022	0.030
2012	99772	129129	3215258	0.031	0.040
2013	180391	210029	3324127	0.054	0.063
2014			3426406		

المصدر : أعداد الباحث بالاستناد الى :

وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية ، سنوات مختلفة.

يلاحظ من الجدول (2) و بشكل واضح أنخفاض أعداد الشباب الملتحقين و المتخرجين من الكليات نسبتاً الى أجمالي الشباب ممن هم ضمن الفئة العمرية (20-24) و التي يجب أن تكون قد حصلت على التعليم العالي و أكتساب المهارات الضرورية التي تؤهلهم في أيجاد فرصة عمل بدخل ملائم سواء في مؤسات القطاع العام أم الخاص.

أن أهم الاسباب التي جعلت نسبة كبيرة من الشباب لا يحصلون على التعليم العالي هو أنخراطهم المبكر في العمل لاسيما خلال فترة الحصار الاقتصادي (1990-2003). حيث أن الاجور و الرواتب في جميع مؤسسات القطاع العام كانت منخفضة جداً، مما لم تحفز الشباب على التفكير في الحصول على الشهادة الجامعية لأن المردود المادي المتوقع (الراتب) من القطاع العام بالضرورة سوف لن يكون مجزي أو كافي و لا بأمكانه أن يفي بمتطلبات حد الكفاف. حيث أن مقدار الراتب الذي كان يتقاضاه حملة الشهادات الجامعية بلغ (289) دينار و (399) دينار و (448.5) دينار لحملة شهادات البكالوريوس و الماجستير و الدكتوراه على التوالي قبل عام 2003 ، في حين بلغ معدل التضخم (458.1) عام 1994 و (19.3) عام 2002 [15].

[15] البنك المركزي العراقي، المجموعة الاحصائية لعام 2003: العدد الخاص، 2003، ص18.

أما بعد عام 2003 و بسبب الزيادات الكبيرة في الرواتب التي يمنحها القطاع العام لاسيما وزارتي الداخلية و الدفاع، ما حفز العديد من الشباب الذين هم بسن أكبر من 18 عام للتطوع بأسرع وقت ممكن للاستفادة من العائد المرتفع التي تمنحه هاتين الوزارتين. و هذا قد يكون سبباً بعدم أكمال شريحة كبيرة من الشباب الذكور بشكل خاص دراستهم الجامعية البكالوريوس أو العليا. و مما شجع هذا الاتجاه هو أنحسار الوظائف للخرجين من حملة الشهادات الجامعية مما شكل عقبة في ذهنية الشاب العراقي بأن التطوع المبكر في الاجهزة الامنية يعد الخيار الافضل في الحصول على عائد مجزي على الرغم من المخاطر التي قد يتعرض لها نتيجة للهجمات الارهابية في العراق و التي لا تغفل عن أحد. و هذا سبباً أخر لأنخفاض نسبة الخريجين من الجامعات العراقية نسبة الى عدد سكان العراق ممن هم ضمن الفئة العمرية المعيارية (20-24) عام و كما موضحة بالجدول (2) أعلاه.

بالاضافة الى هذا فأن نسبة كبيرة من شباب العراق ضمن الفئة العمرية (20-24)هم من سكان الريف، حيث بلغت نسبتهم 27.5 من مجموع نفس الفئة العمرية عام 1990، و بلغت نسبة الاناث في الريف نحو 50% من اجمالي عدد سكان الريف ضمن نفس الفئة العمرية. في حين بلغت تلك النسب 26.8 % و 50.1 % كما في عام 2010 و على التوالي[16]. حيث يكون نزوعهم في اكمال دراستهم الجامعية ضعيف نسبيا بالمقارنة مع سكان الحضر. كما أن نسبة الاناث الكبيرة في الريف و التي تصل الى النصف من الفئة العمرية المشار اليها، و ان اكمالهن للتعليم العالي ضعيف جداً بسبب الاعراف الاجتماعية التي تحول دون أكمالهن للتعليم العالي.

كما أن أرتفاع نسبة الفقر سواء في الريف أو المدينة أيضاً يعد عاملاً مضافاً الى عزوف نسبة كبيرة من شباب العراق عن أكمال تعليمهم الجامعي و سعيهم المبكر نحو تأمين مستلزمات الحياة اليومية الكريمة لعوائلهم. حيث أرتفعت نسبة عدد السكان في العراق الذين يعانون فقراً مطلقاً الى أجمالي السكان من 32.4 % في عام 1988 الى53% في عام 2007 [17].

4- أتجاهات توزيع الدخل في العراق Trends of Income Distribution in Iraq

أن طبيعة توزيع الدخل في مجتمع ما بالضرورة ترافقه أثار سلبية أو أيجابية على المستوى الاجتماعي و السياسي و الثقافي و الاقتصادي. و أن الكثير من الدراسات النظرية و التطبيقية أوضحت أهمية العدالة أو عدم العدالة (التفاوت) في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بهدف تحقيق تنمية أقتصادية مستدامة.

نتيجة للاحداث و التغييرات السياسية و الاقتصادية التي عاشها العراق منذ عام 1990 و لغاية اليوم، فقد تغير معها مستوى العدالة في توزيع الدخل. أن أرتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي خلال فترة التسعينات من (6.3 %) في عام 1989 الى (492.1%) عام 1994[18]. و نتيجة للتضخم انخفض نصيب الفرد من الدخل الحقيقي القومي من (1005.98) دينار عام 1988 الى (793.58) دينار عام 1998[19]. و بسبب زيادة حجم البطالة الذي قدر بـ(4 مليون) عاطل عن العمل من أصل (6 مليون) ممن هم ضمن قوة العمل في العراق خلال المدة 1990-1998 [20]، كان هنالك أرتفاع في نسبة الفقر المطلق من (32.3 %) عام 1988 الى (64.8%) عام 1998[21]. لذلك يتبين بأنه كان هنالك تفاوت كبير في توزيع الدخل ليس لصالح أصحاب الدخول المحدودة و الموظفين و أصحاب الشهادات الجامعية.

نتيجة لهذه الظروف خلال مدة الحصار الاقتصادي، فلم يكن هنالك دافع مادي من أكمال التعليم الجامعي لدى الشباب، لان العائد المتوقع أن يحصل عليه حامل الشهادة الجامعية (البكالوريوس) منخفض و غير مجزي لاسيما في حالة التوظيف لدى القطاع العام المسيطر على معظم الانشطة الاقتصادية في العراق.

---

[16] وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية للاعوام 1990 و 2010.

[17] أزهار حسن علي، قياس العلاقة بين التطور المصرفي و الفقر في العراق للمدة 1980-2010، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة بغداد، ص 87.

[18] البنك المركزي العراقي، المجموعة الاحصائية للبنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء و الابحاث، 2003، ص 18.

[19] وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية السنوية، اعداد مختلفة.

[20] عبد الجبار الحلفي، الاقتصاد العراقي: النفط –الاختلال الهيكلي – البطالة، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، العدد 2، 2008، ص73.

[21] أزهار حسن علي، مصدر سابق.

أما الأسباب الاساسية في أكمال التعليم الجامعي و بجانب أكتساب المهارات التي لم تستغل بشكل أمثل، و التثقف في تخصص معين كان الهروب من التجنيد الالزامي الذي كان مفروض على جميع الشباب الذكور دون أستثناء من جهة ، و تقليل مدة الخدمة العسكرية الواجب خدمتها في الجيش آنذاك. حيث يشير الجدول (2) الى أنخفاض معدل الخريجين من الجامعات العراقية من (2.4 %) عام 1990 الى (1.9 %) عام 1995.

لذلك فأن مستوى التعليم العالي لم يكن له دور مهم يذكر في تحسين مستوى توزيع الدخل في العراق لاسيما خلال المدة 1990-2003. و ذلك بسبب أنخفاض معدل الاجور و الرواتب لحملة الشهادات الجامعية. مما دفع عدد غير قليل من موظفي القطاع العام للعمل بوظيفة أضافية في القطاع الخاص لغرض توفير مستلزمات حد الكفاف . أي أنه خلال هذه المدة كان لمستوى التعليم العالي دور سلبي في تقليل التفاوت في توزيع الدخل، كون أن القطاع العام هو المجال الرئيسي في العراق للتوظيف و كان يمنح رواتب و أجور منخفضة نسبيا مما يوفره القطاع الخاص. حيث أن معدل العائد (الراتب) الذي يتقاضاه الموظف من حملة شهادة البكالوريوس بلغ نحو (289) دينار فقط و (399) دينار لحملة شهادة الماجستير و (448.5) دينار لحملة شهادة الدكتوراه. و أن هذه الاجور النقدية كانت ذات قيمة حقيقة منخفضة بسبب معدلات التضخم العالية التي شهدها العراق خلال فترة الحصار الاقتصادي.

أما بعد عام 2003 و ما شهده العراق من تغيير للنظام السياسي و الاقتصادي ، و بسبب رفع الحصار الاقتصادي و السماح للعراق بتصدير النفط و ما رافقه من زيادة في أسعار النفط، أستطاعت الحكومة العراقية من التدخل في الحياة الاقتصادية بقوة بواسطة قنوات مختلفة. من تلك القنوات هي سيطرة البنك المركزي على معدلات التضخم و استقرار اسعار الصرف. و الاكثر أهمية هو زيادة حجم الرواتب و الاجور المدفوعة للعاملين في القطاع العام، مما ساهم الى حداً ما في تقليل التفاوت في توزيع الدخل. حيث أرتفع نصيف الفرد من الدخل القومي من (976793.77) عام 2003 الى (7219913.55) عام 2013 [22] . كما أن توفر الموارد المالية اللازمة للحكومة العراقية و تعيين أعداد كبيرة من الشباب في الدوائر الحكومية و مؤسسات القطاع العام المختلفة قد ساهم في تقليل معدل البطالة في العراق من (28.10%) عام 2003 الى (15.34%) عام 2008 [23] .

أن مستوى التعليم العالي قد ساهم بشكل أو بأخر في تقليل التفاوت في توزيع الدخل في العراق خلال مدة مابعد عام 2003. حيث أن الارتفاع الكبير للرواتب و الاجور الذي يستلمه موظفي القطاع العام، والذي زاد من (220000) دينار و (260000) دينار و (310000) لحملة شهادات البكالوريوس و الماجستير و الدكتوراه على التوالي عام 2004، الى (296000) و (374000) و (443000) دينار لنفس الفئات و على التوالي ايضاً. هذه الزيادات في رواتب موظفي القطاع العام جعلت المنافسة تزداد بين الشباب للحصول على وظيفة في القطاع العام، مما جعلهم في الوقت نفسه يتنافسون في الحصول على شهادة جامعية أولية أو عليا والتي تؤهلهم في الحصول على وظيفة أولاً و ثانيا للحصول على دخل مرتفع نسبياً. و يلاحظ من هنا أن أرتفاع مستوى الرواتب و الاجور لاسيما في القطاع العام شجع على أكمال الدراسة الجامعية، حيث يبين الجدول (2) المذكور سابقاً الى أرتفاع معدل الخريجين من الجامعات العراقية من (2.7 %) عام 1999 الى (6.3 %) عام 2013 نسبتاً الى من هم ضمن الفئة العمرية (20-24) سنة. و بسبب محدودية المقاعد الدراسة للجامعات الحكومية العراقية، يلاحظ أيضاً أرتفاع عدد الجامعات الخاصة المفتوحة في العراق لغرض أستيعاب الاعداد المتزايدة من الشباب الذين يرغبون بأكمال التعليم الجامعي. حيث تأسست (36) كلية أهلية خلال المدة 2003-2015[24].

بناءً على ما تقدم، يلاحظ أن مستوى التعليم العالي لم يكن له دوراً أساسياً في تقليل أو زيادة التفاوت في توزيع الدخل، بل أنه كان و على مستوى المرحلتين سابقة الذكر تابع للتغييرات الاقتصادية بشكل خاص التي عاشها العراق.

[22] وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية السنوية ، الجهاز المركزي للاحصاء ، سنوات مختلفة.
[23] وزارة التخطيط ، المجموعة الاحصائية السنوية 2010-2011، 2000، ، الجهاز المركزي للاحصاء ، ص57.
[24] وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، مصدر سابق.

و لكن رغم هذا كله تبقى هناك حقيقة واضحة و هي أن زيادة عدد الخريجين من الجامعات العراقية في الوقت الراهن يساهم في تقليل التفاوت في توزيع الدخل بأفتراض ثبات معدلات الاجور و الرواتب على ما هي عليه في الوقت الراهن. و من هنا يمكن أن يكون لمستوى التعليم الجامعي دور مهم في تقليل التفاوت في توزيع الدخل، أي أنه كلما زاد عدد الخريجيين سوف يقل التفاوت في توزيع الدخل في العراق بأفتراض أيضاً أن جميع الخريجيين سيجدون فرصة عمل بسهولة. على الرغم من أن هذه الفرضية قد تكون صعبة المنال في الوقت الراهن في العراق ، و أن ليس جميع الخريجيين قادرين على أيجاد فرص عمل ملائمة داخل أو خارج العراق، الامر الذي يطرح فكرة جديدة خارج نطاق البحث الحالي و هي نوعية أو جودة التعليم . و بالتالي لابد من التفكير أيضاً ليس فقط بعدد الخرجيين الجامعيين و أنما أيضاً بنوعية الخريج مما يؤهله الحصول على فرصة عمل سواء داخل أو خارج العراق، و هذا بدوره يساهم في تقليل التفاوت في توزيع الدخل.

5- التحليل القياسي للعلاقة بين توزيع الدخل ومستوى التعليم العالي

Econometrics Analysis of nexus Between Higher Education & Income Distribution

في هذا القسم من البحث نسعى الى قياس العلاقة السببية بين مستوى التعليم العالي في العراق ومستوى توزيع الدخل. أن معامل جيني يعد من اكثر المؤشرات استخداما في قياس التفاوت في توزيع الدخل ، الا انه بسبب عدم توفر المسوحات الكافية فيكون من الصعوبة بمكان تقدير معامل جيني في العراق. لذلك سنحاول ان نستخدم مقدار الراتب الاسمي الذي يتقاضاه موظفوا القطاع العام كمؤشر لقياس مستوى توزيع الدخل، بالاضافة الى استخدام اعداد الخريجين من الجامعات العراقية كمؤشر لقياس مستوى التعليم العالي في العراق.

أ- أختبار جذر الوحدة Unit Root Test

سيتم استخدام اسلوب ديكي فولر الموسع في اختبار جذر الوحدة للتاكد من مدى سكون او عدم سكون **stationary** السلاسل الزمنية المستخدمة في التقدير. اي اختبار فرضية العدم (السلسلة الزمنية غير ساكنة) مقابل الفرضية البديلة (سكون السلسة الزمنية) . و ان نتائج الجدول (3) تشير الى قبول فرضية العدم ، اي ان السلاسل الزمنية للمتغيرين (الدخل و مستوى التعليم) أصبحا ساكنين بعد اخذ الفرق الاول لهما.

الجدول (3) نتائج أختبار ديكي – فوللر الموسع (أختبار جذر الوحدة)

ADF أختبار ديكي – فوللر الموسع						
المتغيرات	المستوى *level*			الفرق الاول *1st difference*		طبيعة التكامل
	حد ثابت	حد ثابت و اتجاه	بدون حد ثابت و أتجاه	حد ثابت	حد ثابت و اتجاه	بدون حد ثابت و أتجاه
مستوى الدخل (الراتب)	-0.515	-2.105	0.409	* -4.943	* -4.861	* -4.690	I(1)
مستوى التعليم	0.674	-1.033	1.635	* -4.368	* -4.826	* -4.095	I(1)

ملاحظة :

1-القيم الجدولية تتبع قيم MacKinnon (1996) one-sided p-values

2-* تشير الى المعنوية الاحصاية عند مستوى 1% .

المصدر : تم أستخراج النتائج بأستخدم البرنامج *Eviews 8* .

ب- أختبار التكامل المشترك Cointegration Test

سيتم أستخدام طريقة انجل- كرانكر ذي الخطوتين في اختبار التكامل المشترك بسبب وجود سلسلتين زمنيتين فقط. حيث تختبر هذه الطريقة فرضية العدم (عدم وجود تكامل مشترك) مقابل الفرضية البديلة (يوجد تكامل مشترك بين السلسلتين الزمنيتين). أن نتائج الجدول (4) تشير الى قبول فرضية العدم ، أي عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرين المذكورين، بسبب أن القيمة المحتسبة لـ (z-statistic) و القيمة المحتسبة لـ (tau-statistic) غير معنويتان أحصائياً . و هذا أمر طبيعي طالما أن عدد الطلاب المتخرجين أزداد خلال المدة الزمية (1990-2014) بغض النظر عن زيادة مقدار العائد (الراتب) الذي أزداد بشكل ملحوظ فقط بعد عام 2003، و أنه كان شبه ثابت قبل تلك المدة.

حيث كما اشرنا سابقاً ان عدد الطلاب الملتحقين و المتخرجين من الجامعات العراقية كان ليس بدافع التوظيف و الحصول على راتب و انما الهروب من الخدمة العسكرية الالزامية او التقليل من مدة الخدمة العسكرية لاسيما قبل عام 2003، نتيجة لأنخفاض الدخل الحقيقي كما أوضحنا سابقاً.

الجدول (4) أختبار التكامل المشترك بطريقة أنجل – كرانكر

المتغير التابعDependent	tau-statistic	Prob.*	z-statistic	Prob.*
مستوى الدخل (الراتب)	-1.595924	0.7261	-5.079341	0.6979
مستوى التعليم	-1.842821	0.6148	-20.44199	0.0104
*MacKinnon (1996) p-values.				

المصدر : تم أستخراج النتائج بأستخدم البرنامج *Eviews 8* .

ج- أختبار السببية بطريقة كرانكر Granger Causality Test

أن الغاية الاساسية من أجراء أختبار السببية هو أختبار فرضية البحث المشار اليها في بداية البحث. أستناداً الى التحليل القياسي التقليدي فأنه من غير الممكن اجراء أختبار السببية بسبب عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المقدرة و كما موضحة في الجدول (4) أعلاه. و لكن لغرض التأكيد على عدم وجود علاقة أو تأثير لمستوى التعليم العالي على التفاوت أو حجم الاجور (الرواتب) في العراق، سنقوم باجراء اختبار سببية كرانكر التقليدية. أن نتائج الجدول (5) تشير بوضوح الى عدم وجود علاقة سببية بين مستوى التعليم العالي و حجم الرواتب (توزيع الدخل) في العراق. هذه النتائج أيضاً تؤكد بأنه مستوى التعليم العالي في العراق لم يؤثر على توزيع الدخل (الرواتب) خلال مدة البحث.

الجدول (5) نتائج أختبار سببية كرانكر التقليدية

فرضية العدم	F-Statistic	Prob.	القرار
التعليم لا يؤثر في مستوى الرواتب	2.29135	0.1299	قبول فرضية العدم
مستوى الرواتب لا يؤثر على مستوى التعليم	0.62852	0.5447	قبول فرضية العدم

المصدر : تم أستخراج النتائج بأستخدم البرنامج *Eviews 8* .

6- الاستنتاجات و التوصيات Findings &Suggestions

أستناداً الى النتائج و التحليل السابق تبين أن التعليم العالي في العراق محسوبا على اساس عدد الخرجين من الجامعات العراقية لم يكن له تأثير واضح في تغيير حجم الدخل (الراتب) الذي من المتوقع أن يحصل عليه الخريج بعد حصوله على الشهادة الجامعية. و هذا يعود الى انه خلال المدة (1990-2003) لم يكن مستوى الاجر (الراتب) المنخفض أصلاً حافزاً لأكمال التعليم الجامعي، و انما كانت عوامل اخرى منها أكتساب المعرفة و التخلص أو التقليل من مدة التجنيد الالزامي الذي كان مطبق في العراق قبل عام 2003 لاسيما للشباب الذكور. أما بعد عام 2003 و بسبب زيادة الرواتب بأضعاف مضاعفة عما كانت عليه قبل عام 2003، و ألغاء التجنيد الالزامي في العراق زاد الطلب على التعليم العالي، و هذا ما يفسره زيادة عدد الجامعات التي تأسست بعد عام 2003 . حيث تم تأسيس 15 جامعة حكومية جديدة و 36 كلية اهلية جديدة خلال المدة 2003-2015.

بناءً على ذلك، و لغرض جعل التعليم العالي عاملاً مهماً في تحسين مستوى الدخل للافراد فمن الضروري تشجيع الشباب على أكمال التعليم الجامعي. أيضاً من الضروري تفعيل القروض الجامعية من قبل المصارف لاسيما للطبقات الفقيرة لغرض الحصول على التعليم العالي و بأختصاصات مطلوبة في سوق العمل، لأن الفقراء عادة يعتمدون كثيراً على المهارات المكتسبة في أكتساب الدخل لعدم أمتلاكهم أصول حقيقية أو مالية تحقق لهم عاد مجزي. أيضاً ضرورة الاهتمام بنوعية التعليم العالي وليس فقط بعدد المتعلمين (الخريجين) من الجامعات العراقية، لأن هذا يتيح للخريجين الحصول على فرص عمل داخل و خارج العراق بشكل أسهل.

References **المصادر**

المصادر العربية :

1-أزهار حسن علي (2010)، قياس العلاقة بين التطور المصرفي و الفقر في العراق للمدة 1980-2010، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة بغداد.

2-البنك المركزي العراقي (2003)، المجموعة الاحصائية للبنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء و الابحاث.

3-عبد الجبار الحلفي (2008)، الاقتصاد العراقي: النفط –الاختلال الهيكلي – البطالة، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، العدد 2.

4-مسشيل تودارو (2009)، التنمية الاقتصادية، تعريب و مراجعة محمود حسن حسني و محمود حامد محمود، دار المريخ، الرياض.

5-وزارة التخطيط ، المجموعة الاحصائية السنوية ، الجهاز المركزي للاحصاء ، سنوات مختلفة.

6-وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، الموقع الرسمي للوزارة و كما يلي
http://mohesr.gov.iq/PageViewer.aspx?id=16 تاريخ زيارة الموقع (2015/2/9).

المصادر الاجنبية :

1- David Castells-Quintana and Vicente Royuela, (2014), Tracking Positive and Negative Effects of Inequality on Long-Run Growth, Research Institute of Applied Economics, Working Paper 2014/01, available at http://www.ub.edu/irea/working_papers/2014/201401.pdf (accessed date 5/2/2015).

2- José De Gregorio Jong-Wha Lee, (2002), Education and Income Distribution: New Evidence from Cross-Country Data, Journal of Review of Income and Wealth, Series 48, Number 3, September, pp 395-416.

3- Kevin Sylwester, (2002), Can Education Expenditures Reduce Income Inequality, Journal of Economics of Education Review, Issue 21, pp 43–52.

4- Kevin Sylwester, (2003), Enrolment in Higher Education and Changes in Income Inequality, Bulletin of Economic Research, Vol. 55, No.3, pp 249-262.

5- Martin Carnoy, Prashant Loyalka and Gregory Androuschak, (2012), Does Expanding Higher Education Equalize Income Distribution? The Case of the BRIC Countries, Rural Education Action Project, Working Paper No. 252, October, Available at http://reap.fsi.stanford.edu/sites/default/files/Does_Expanding_Higher_Education_Equalize_Income_Distribution.pdf (accessed on 7/2/2015).

6- Pedro Telhado Pereira and Pedro Silva Martins, (2000), Does Education Reduce Wage Inequality? Quintile Regressions Evidence from Fifteen European Countries, Discussion Papers Series, No.120, Institute for the Study of Labor, available at http://ftp.iza.org/dp120.pdf (accessed on 7/2/2015).

7- Ram, R. (1989). Can Educational Expansion Reduce Income Inequality in Less-Developed Countries, *Economics of Education Review*, *8*, 185–195.

8- Richard R. Nelson; Edmund S. Phelps, (1966), Investment in Humans, Technological Diffusion, and Economic Growth, The American Economic Review, Vol. 56, No. 1/2, pp 69-75.

9- Theodore W. Schultz (1989), Investing in People: Schooling in Low Income Countries, Economics of Education Review, Volume 8, Issue 3, Pages 219–223.

10- York, E.T., Jr. (1963), Education and Economic Growth, in Increasing Understanding of Public Problems and Policies, available at http://ageconsearch.umn.edu/bitstream/17036/1/ar630031.pdf (accessed on 5/2/2015).

Causality Analysis of the Nexus between Higher Education and Income Distribution in Iraq

Abstract:

The achievement of economic and social welfare for individual is the main target to all policies that adopted by all countries worldwide either were economic, social, political or others. The obtaining of education by individuals and especially the higher education is one of the most important determinates in achieving the wellbeing and lasted economic development. This is because via the higher education new fields can be opened in front of individuals in order to get adequate jobs associated with their scientific specialization. This is allowing educated individuals gain higher income that can reduce the gap of income inequality.

Thus, this paper aims to analysis the nexus between the level of higher education and equality of income distribution in Iraq during the period 1990-2014. We means by the level of higher education the number alumnus who obtains the undergraduate degree as well as post graduate. By using the test of cointegration and Granger causality, the paper found that there is not nexus between the level of income (salary) and the level of higher education in Iraq. Therefore, the paper suggests a number of policies need to be implemented to improve the equality of income distribution in Iraq such as: increases the number of alumnus, encouraging the study loans especially for poor, and also improve the quality of education provided by the Iraqi universities to facilitate getting jobs inside Iraq and abroad.

Keywords: **higher education, income distribution, Granger causality.**

JEL Classification: I24; D30; C22.